الأمم المتحدة

A/HRC/30/L.29

الجمعية العامة

Distr.: Limited
29 September 2015
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثلاثون

البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

أستراليا*، ألبانيا، ألمانيا، بولندا*، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، رومانيا*، سري لانكا*، لاتفيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان*: مشروع قرار

٣٠/... تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يؤكد من جديد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يسترشد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وغير ذلك من الصكوك ذات الصلة،

وإذ يشير إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان ٢/١٩ المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ و١/٢٢ المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣ و١/٢٥ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤ بشأن تعزيز المصالحة والمساءلة في سري لانكا،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة سري لانكا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً مسؤولية كل دولة عن ضمان تمتع سكانها كافة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية تمتعاً كاملاً،

وإذ يرحب بالانتخابات الديمقراطية الحرة والنزيهة التاريخية المنظمة في كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠١٥، وبالانتقال السياسي السلمي في سري لانكا،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يلاحظ باهتمام اعتماد وتفعيل التعديل التاسع عشر لدستور سري لانكا وإسهامه في تعزيز الحكم الديمقراطي والرقابة المستقلة على المؤسسات الرئيسية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بتعزيز المصالحة والتكامل على الصعيد الوطني، بوصف ذلك من بين المهام الدستورية لرئيس سري لانكا،

وإذ يرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة سري لانكا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ من أجل النهوض باحترام حقوق الإنسان وتعزيز الحكم الرشيد والمؤسسات الديمقراطية،

وإذ يرحب أيضاً بالجهود التي تبذلها حكومة سري لانكا للتحقيق في ادعاءات الرشوة والفساد والاحتيال والتعسف في استعمال السلطة، وإذ يشدد على أهمية هذه التحقيقات ومحاكمة المسؤولين فيما يخص إنهاء الإفلات من العقاب وتعزيز الحكم الرشيد،

وإذ يرحب كذلك بالخطوات المتخذة لتعزيز الإدارة المدنية في الأقاليم المتضررة من الصراع سابقاً في الشمال والشرق، وإذ يقدر التقدم الذي أحرزته حكومة سري لانكا في إعادة بناء الهياكل الأساسية وإزالة الألغام وإعادة توطين المشردين داخلياً، وإذ يدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، إلى مساعدة حكومة سري لانكا في مواصلة هذه الجهود، ولا سيما في تسريع عملية إيجاد حلول دائمة لجميع المشردين داخلياً،

وإذ يسلم بتحسن البيئة بالنسبة لأعضاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في سري لانكا مع الإعراب عن القلق إزاء تقارير تفيد باستمرار الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان، وإذ يسلم بالالتزام الذي أعربت عنه حكومة سري لانكا لمعالجة القضايا، بما فيها التي تنطوي على العنف الجنسي والجنساني، والتعذيب، والاختطاف، فضلاً عن الترهيب والتهديد ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وأفراد المجتمع المدني،

وإذ يؤكد من جديد أن للسريلانكيين كافة حق التمتع الكامل بحقوقهم الإنسانية، دونما اعتبار للدين أو المعتقد أو الانتماء الإثني، في وطن موحد يعمه السلام،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً أن على الدول أن تكفل اتفاق أي تدبير تتخذه لمكافحة الإرهاب مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء،

وإذ يرحب بإعلان السلام الصادر عن الحكومة بتاريخ ٤ شباط/فبراير ٢٠١٥ وباعترافه بالخسائر في الأرواح وبضحايا العنف من جميع الأعراق والأديان،

وإذ يشدِّد على أهمية الأخذ بنهج شامل لدى التعامل مع الماضي، نهجٍ يتضمن كافة التدابير القضائية وغير القضائية، بما في ذلك، في جملة أمور، عمليات الملاحقة القضائية الفردية، وعمليات التعويض، وتقصي الحقائق، والإصلاح المؤسسي، وتدقيق اختيار الموظفين والمسؤولين الحكوميين، أو مزيج من هذه التدابير يجري تصوُّره على النحو المناسب، لتحقيق جملة أمور منها ضمان المساءلة، وإقامة العدل، وتوفير سبل الانتصاف للضحايا، وتعزيز رأب الصدع والمصالحة،

وإقامة رقابة مستقلة على المنظومة الأمنية، واستعادة الثقة بمؤسسات الدولة، وتعزيز سيادة القانون، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بهدف منع تكرار هذه الانتهاكات والتجاوزات، وإذ يرحب في هذا الصدد بالالتزام الذي أعربت عنه الحكومة لضمان الحوار والمشاورات الواسعة مع جميع أصحاب المصلحة،

وإذ يسلم بأن آليات معالجة التجاوزات والانتهاكات الماضية تعمل على أفضل وجه عندما تكون مستقلة ونزيهة وشفافة؛ يقودها أفراد معروفون بأنهم على أعلى درجات المهنية والنزاهة والحياد؛ وتستخدم الأساليب التشاورية والتشاركية التي تشمل آراء جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الضحايا والنساء، والشباب، وممثلو مختلف الأديان، والإثنيات والمناطق الجغرافية، فضلاً عن الفئات المهمشة؛ وتُصمَّم وتُنفَّذ بناء على مشورة الخبراء من الذين لهم خبرة دولية ومحلية ذات صلة،

وإذ يسلم أيضاً بأن عملية مساءلة ذات مصداقية لأكبر المسؤولين عن الانتهاكات والتجاوزات ستحفظ سمعة الأشخاص الذين تصرفوا كما ينبغي بشرف ومهنية، بمن فيهم العاملون في صفوف العسكريين،

وإذ يشير إلى مسؤولية الدول عن الامتثال لالتزاماتها ذات الصلة بمقاضاة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني التي تشكل جرائم بموجب القانون الدولي، بقصد إنهاء الإفلات من العقاب،

وإذ يحيط علماً باستعراض الحكومة للمناطق الخاضعة لإجراءات أمنية مشددة، وإذ يرحب بالخطوات الأولية المتخذة لإعادة الأراضي إلى ملاكها المدنيين الشرعيين ومساعدة السكان المحليين على استئناف كسب العيش وعودة الحياة المدنية إلى الحالة الطبيعية،

وإذ يرحب بالتزامات حكومة سري لانكا بنقل السلطة السياسية،

وإذ يطلب إلى حكومة سري لانكا أن تنفذ بفعالية التوصيات البناءة الواردة في تقرير لجنة الدروس المستفادة والمصالحة،

وإذ يرحب بالزيارة التي قام بها المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة، والجبر وضمانات عدم التكرار، في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ وبالملاحظات التي أدلى بها المقرر الخاص، وبالزيارة المقرر أن يجريها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥،

وإذ يسلم بأن التحقيق في ادعاءات الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان والجرائم ذات الصلة في سري لانكا الذي طلبه مجلس حقوق الإنسان في قراره ١/٢٥ ضرورة اقتضاها عدم وجود عملية مساءلة وطنية ذات مصداقية،

١- *يحيط علماً مع التقدير* بالعرض الشفوي للمستجدات المقدم من مفوض الأمم المتحدة السامي إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والعشرين، وبتقرير المفوضية السامية عن تعزيز المصالحة والمساءلة في سري لانكا[١] وتحقيق المفوضية بشأن سري لانكا الذي طلبه مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٥/١[٢]، بما في ذلك نتائج التحقيق واستنتاجاته، ويشجع حكومة سري لانكا على تنفيذ التوصيات الواردة فيه عند تنفيذ تدابير تقصي الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار؛

٢- *يرحب* بالتعامل الإيجابي القائم بين حكومة سري لانكا والمفوض السامي والمفوضية السامية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ويشجع على مواصلة هذا التعامل في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وفي استكشاف الأشكال المناسبة من الدعم الدولي من أجل المشاركة في عمليتي تقصي الحقيقة والعدالة في سري لانكا؛

٣- *يؤيد* التزام حكومة سري لانكا بتعزيز وضمان مصداقية عمليات تقصي الحقيقة، والعدالة، والجبر، وضمانات عدم التكرار بالدخول في مشاورات وطنية واسعة النطاق تشمل الضحايا والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، من جميع المجتمعات المحلية المتضررة، مما سيفيد في تصميم وتنفيذ هذه العمليات، مع الاستفادة من الخبرة، والمساعدة وأفضل الممارسات على الصعيد الدولي؛

٤- *يرحب* بالتزام حكومة سري لانكا باتباع نهج شامل في التعامل مع الماضي، نهجٍ يتضمن كافة التدابير القضائية وغير القضائية؛ ويرحب أيضاً في هذا الصدد باقتراح الحكومة إنشاء لجنة للحقيقة والعدالة والمصالحة وعدم التكرار، ومكتب للمفقودين ومكتب للتعويضات؛ ويرحب كذلك باستعداد الحكومة لإعطاء كل آلية حرية الحصول على المساعدة المالية والمادية والتقنية من الشركاء الدوليين، بما في ذلك المفوضية السامية؛ ويؤكد أن هذه الالتزامات ستساعد، في حال تنفيذها تنفيذاً كاملاً وبمصداقية، في تعزيز المساءلة عن الجرائم الخطيرة المرتكبة من جميع الأطراف وفي تحقيق المصالحة؛

٥- *يسلم* بالحاجة إلى عملية للمساءلة والمصالحة لمعالجة الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها حركة نمور تحرير تاميل إيلام، على النحو المبين في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان فيما يخص التحقيق بشأن سري لانكا[٢]؛

٦- *يرحب* باعتراف حكومة سري لانكا أن المساءلة أمر أساسي لدعم سيادة القانون وبناء الثقة في نظام العدالة لدى كل المجتمعات المحلية لسري لانكا، ويلاحظ مع التقدير اقتراح حكومة سري لانكا إنشاء آلية قضائية لها مستشار خاص للتحقيق في ادعاءات الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء؛ ويؤكد أن وضع عملية قضائية ذات مصداقية ينبغي أن يشمل مؤسسات مستقلة على

---

(١) A/HRC/30/61.

(٢) انظر A/HRC/30/CRP.2.

صعيد القضاء والادعاء العام بقيادة أفراد معروفين بالنزاهة والحياد؛ ويؤكد أيضاً، في هذا الصدد، أهمية مشاركة الكومنولث وغير ذلك من القضاة الأجانب، ومحامي الدفاع، والمدعين العامين والمحققين المرخص لهم في الآلية القضائية في سري لانكا، بما في ذلك مكتب المستشار الخاص؛

٧- *يشجع* حكومة سري لانكا على إصلاح قانونها الداخلي حتى يتسنى لها التنفيذ الفعال لالتزاماتها، والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الدروس المستفادة والمصالحة، فضلاً عن التوصيات الواردة في تقرير المفوضية السامية، بما في ذلك عن طريق السماح، على نحو يتسق مع التزاماتها الدولية، بمحاكمة ومعاقبة أكبر المسؤولين بموجب المبادئ العامة للقانون المعترف بها في المجتمع الدولي عن كافة الجرائم ذات الصلة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك خلال الفترة التي تغطيها لجنة الدروس المستفادة والمصالحة؛

٨- *يشجع أيضاً* حكومة سري لانكا على إدخال إصلاحات فعالة في قطاع الأمن كجزء من عملية العدالة الانتقالية، الأمر الذي سيساعد على تعزيز سمعة ومهنية الجهاز العسكري ويشمل ذلك الحرص على عدم وجود أي مجال لاستبقاء أو تجنيد في قوات الأمن لأي شخص متورط بصورة موثوقة عبر عملية إدارية منصفة في الجرائم الخطيرة التي تنطوي على انتهاكات أو تجاوزات لحقوق الإنسان أو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك أفراد وحدات الأمن والاستخبارات؛ وأيضاً على زيادة التدريب والحوافز المركزة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان للسريلانكيين كافة؛

٩- *يرحب* بما تم مؤخراً من اعتماد حكومة سري لانكا لقانون محدث بشأن حماية الشهود والضحايا والتزامها باستعراض القانون، ويشجع الحكومة على تعزيز هذه الحماية الأساسية من خلال إقامة أماكن محددة لحماية الشهود والضحايا، والمحققين، والمدعين العامين والقضاة حماية فعالة؛

١٠- *يرحب أيضاً* بالخطوات الأولية المتخذة لإعادة الأراضي، ويشجع حكومة سري لانكا على التعجيل بإعادة الأراضي إلى ملاكها المدنيين الشرعيين، وبذل مزيد من الجهود للتصدي للعمل الكبير الذي ينتظر في المستقبل في مجالي استخدام الأراضي وملكيتها، ولا سيما إنهاء تدخل الجهاز العسكري في الأنشطة المدنية، واستئناف كسب العيش وإعادة الحياة إلى حالتها المدنية الطبيعية، ويشدد على أهمية المشاركة الكاملة للسكان المحليين، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني والأقليات، في هذه الجهود؛

١١- *يشجع* حكومة سري لانكا على أن تحقق في جميع الهجمات التي يدعى أن أفراداً وجماعات شنّوها على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وأفراد الأقليات الدينية وغيرهم من أفراد المجتمع المدني، وعلى أماكن العبادة، وأن تحاسب مرتكبي هذه الهجمات وتتخذ الخطوات اللازمة لمنع حدوثها في المستقبل؛

١٢- *يرحب* بالتزام حكومة سري لانكا بمراجعة قانون مرسوم الأمن العام وإلى استعراض وإلغاء قانون منع الإرهاب، والاستعاضة عنه بتشريعات مكافحة الإرهاب وفقاً للممارسات الفضلى الدولية المعاصرة؛

١٣- *يرحب أيضاً* بالتزام حكومة سري لانكا بالتوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون تأخير، وبتجريم الاختفاء القسري والبدء بإصدار شهادات الغياب لأسر الأشخاص المفقودين بوصف ذلك تدبيراً مؤقتاً للإغاثة؛

١٤- *يرحب كذلك* بالتزام حكومة سري لانكا بتعميم تقارير اللجنة الرئاسية السابقة؛

١٥- يشجع حكومة سري لانكا على وضع خطة وآلية شاملتين للحفاظ على جميع السجلات الموجودة والوثائق المتصلة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، سواء أكانت لدى المؤسسات العامة أم الخاصة؛

١٦- يرحب بالتزام حكومة سري لانكا بالتوصل إلى تسوية سياسية عن طريق اتخاذ التدابير الدستورية اللازمة، ويشجع الجهود التي تبذلها الحكومة للوفاء بالتزاماتها بشأن نقل السلطة السياسية، مما يشكل جزءاً لا يتجزأ من المصالحة وتمتع كل أفراد سكانها بحقوق الإنسان تمتعاً كاملاً؛ ويشجع أيضاً الحكومة على ضمان أن تكون جميع مجالس الأقاليم قادرة على العمل بفعالية، وفقاً للتعديل الثالث عشر لدستور سري لانكا؛

١٧- *يرحب أيضاً* بالتزام حكومة سري لانكا بإصدار تعليمات واضحة إلى جميع فروع قوات الأمن تنص على حظر انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك تلك التي تنطوي على التعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي، وعلى التحقيق بشأن المسؤولين عنها ومعاقبتهم، ويشجع الحكومة على معالجة جميع التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني والتعذيب؛

١٨- *يطلب* إلى المفوضية السامية أن تواصل تقييم التقدم المحرز بشأن تنفيذ توصياته وغير ذلك من العمليات ذات الصلة بالمصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان، وأن تقدم عرضاً شفوياً لأحدث التطورات إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والثلاثين، وتقريراً شاملاً تعقبه مناقشة بشأن تنفيذ هذا القرار في دورته الرابعة والثلاثين؛

١٩- يشجع حكومة سري لانكا على مواصلة التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بما في ذلك من خلال الرد رسمياً على الطلبات المعلقة؛

٢٠- يشجع المفوضية السامية والمعنيين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة على تقديم المشورة والمساعدة التقنية، بالتشاور مع حكومة سري لانكا وبالاتفاق معها، فيما يتعلق بتنفيذ الخطوات المذكورة أعلاه.